الإدارة العباسية في فترة التسع سنوات
(من ٢٤٧هـ/ ٨٦١م ــ ٢٥٦ هـ/ ٨٦٣م)

الدكتور صلاح عبدالهادي الحيدري
(كلية الآداب)

تمهيد:

قامت الدولة العربية الاسلامية بعد هجرة الرسول الكريم إلى المدينة واستقراره بها. فقد اتخذ الرسول صلوات الله عليه فيها مقراً للدولة العربية الاسلامية الناشئة، ووضع سياسة هذه الدولة على أسس واضحة مستقيمة محددة بعد أن هذب بعض الأنظمة التي كانت سائدة في الجاهلية واستبدل بعضها كما ترك البعض الآخر على ما كان عليه.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) إتسعت الدولة وازدادت مشاكلها فاحتاج الأمر إلى نظم تساير هذا التوسع والتطور، وتحكم تفصيلات الأسس والأصول التي وضعها الرسول الكريم، وتتفق مع المبادىء الأساسية التي قام عليها الاسلام. ومن الجدير بالملاحظة ان هذه النظم لم تشرع جملة واحدة بل سايرت حاجة الدولة إلى ما يكفل تنظيم إدارة البلاد المفتوحة التي عرفت النظم وعاشت في ظلها دهوراً طويلة، فالعراق خضع للأنظمة الفارسية كما خضعت بلاد الشام ومصر للأنظمة البيزنطينية، ويرى الأستاذ كرد علي[1] «أن شطراً عظيماً من وقت عمر في ولايته كان يصرفه في سياسة العمال وكشف حالهم وانتقاء أصلحهم في الادارة والسياسة والقضاء على أسلوب محكم لا تكاد تلحق به في هذا القرن أعرق الدول

(١) الإدارة الاسلامية في عز العرب ــ ص ٣٧.

الحديثة في المدنية وأفضلها بنظمها الادارية والدستورية فدونت الدواوين، وبنيت الأمصار، ونظمت الجيوش، ووجد العسس، وعين الولاة والجباة والقضاة، ونظمت موارد بيت المال ومصارفه، وغير ذلك كثير مما يتصل بحسن إدارة الدولة وتدبير أمورها وإصلاح شؤونها.

وحين تسلم الأمويون الخلافة فيما بعد حافظوا على الأصول الادارية لفترة الرسول والراشدين. فقد سار الخلفاء الأمويون على سياسة الخلفاء الراشدين في اختيار الولاة من العرب. كما انهم استحدثوا نظمًا كثيرة نتيجة لاتصالهم العميق بالفرس والبيزنطينيين حتى قيل إن معاوية بن أبي سفيان «إبتكر في الدولة أشياء لم يسبقه أحد إليها...»(٢)، فهو مثلاً أول من وضع البريد لوصول الأخبار بسرعة، كما اخترع من أمور الملك ديوان الخاتم الذي يقول عنه صاحب الفخري «وهذا ديوان معتبر من أكابر الدواوين لم تزل السنة جارية به إلى أواسط دولة بني العباس فأسقط»(٣). وعلى الرغم من كل ذلك فإن النظام الاداري والسياسي للدولة العربية الاسلامية في عهد الأمويين لم يكن من عمل معاوية فقط، إذ يعد عمل الخليفة عبدالملك بن مروان وابنه هشام من أروع الأعمال الخالدة. فللأول يرجع الفضل في صبغ الادارة والمالية بالصبغة العربية «ففي أيامه نقل الديوان من الفارسية إلى العربية واخترعت سياقة المستعربين...»(٤). أما الثاني فقد وحد الدواوين ونظمها ونسقها بما يتلائم وروح العصر الذي وصلت إليه الدولة العربية آنذاك. ومع ذلك فإن النظام الاداري لم يعرف الكمال والاستقرار والثبات إلا في العصر العباسي الأول ثم الثاني من بعده. ذلك النظام الذي أداره الوزراء وكتاب الدواوين والولاة وأقاموا به الحكم والجباية المالية هو العمود الفقري للحكم العباسي كله. إلا أن ما يميز هذا النظام هو أنه أصبح خاضعاً إلى حد ما لهيمنة بعض العناصر الدخيلة في المجتمع العباسي ولا سيما الفرس ثم الأتراك فيما بعد.

إن فترة التسع سنوات التي هي موضوع البحث والتي تمتد بين مقتل المتوكل

---

(٢) ابن الطقطقي ـ الفخري في الآداب السلطانية ـ ص ١٠٦.
(٣) نفس المصدر ـ ص ١٠٧.
(٤) نفس المصدر السابق ـ ص ١٢٢.

سنة ٢٤٧هـ[٥] وبين فترة إنتعاش الخلافة بمجيء المعتمد سنة ٢٥٦هـ وهي الفترة التي شهدت حكم الخلفاء الأربعة: المنتصر، والمستعين، والمعتز والمهتدي، تعتبر من أكثر الفترات اضطراباً في تاريخ الدولة العباسية، نظراً لتحكم وتسلط القادة العسكريين من الأتراك، الذين تركوا آثاراً سيئة مؤلمة في نظام الخلافة وفي وضع الخلفاء ومن ثم في الجهاز الاداري للدولة على حد سواء. وليس هذا بغريب على الأتراك حيث لم تكن لهم تقاليد حضرية سابقة، أو إدراك لشؤون السياسة والادارة، أو فهم لأسسها النظرية. وقد صدق الجاحظ حين سماهم «بدو العجم»[٦]. وهكذا انطبعت الحياة السياسية والادارية في الدولة العباسية بطابع جديد، تطور ليصبح الصورة المميزة للعصر، ذلك أن الأتراك، وهم قوم امتهنوا الحرب والقتال استطاعوا أن يفرضوا تأثيرهم على مختلف جوانب الحياة العامة في الدولة، وكان هذا بمثابة انقلاب أزاح تدريجياً نفوذ المدنيين المتمثل بالخلفاء والوزراء وكتاب الدواوين، وجعل السلطة الفعلية في قبضة العسكريين بعد وفاة المعتصم مباشرة.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت وفاة المعتصم صراعاً سياسياً مريراً بين الكتل العسكرية المتغطرسة من جهة وبين الخلافة المتمثلة بالخليفة من جهة أخرى[٧]. وقد أخذ هذا الصراع ينمو ويتبلور تدريجياً بعد حادثة قتل الخليفة المتوكل على أيدي القادة العسكريين من الأتراك، حيث أصبحت هذه الحادثة على حد تعبير الأستاذ الدوري «فاتحة بلاء على الخلافة وإعلاناً لزوال حرمتها. فهي أول مرة يجرؤ فيها الجند البرابرة على سفك دم الخلفاء والتعدي عليهم وشجعهّم على اقتراف أنواع

---

(٥) أنظر تفاصيل ذلك ــ الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٤٦٠، ابن الأثير ــ الكامل في التاريخ ــ ج ٥ ــ ص ٣٠٢ ــ ص ٣٠٣.

(٦) الجاحظ، مناقب الترك ــ ص ٧٠ ــ ص ٧١، كما يعلق الأستاذ إسماعيل على ذلك بالقول «وهؤلاء القادة العسكريون من الأتراك بلغوا المراكز الهامة في الدولة بعد أن كانوا عبيداً يعملون لحساب بعض الأفراد في العراق وغيرها من المناطق الأخرى. لذا كان يتحتم عليهم معرفة اللغة وعادات الناس الدارجة».

Ismail, Osman, (Mutasim and the Turks, p. 17).

(٧) Haideri, S.A, The Coliphate and the Turks, (Ph. D. unpuplished Thesis).

الجرائم ضدهم»[8]. بينما يرى صاحب الفخري «ان الأتراك كانوا قد استولوا منذ مقتل المتوكل على المملكة واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالأسير إن شاءوا أبقوه وإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه»[9].

إن هذه الفترة في الواقع لم تكن خضوعاً تاماً للسيطرة التركية كما يتصور بعض المؤرخين. وإنما كان الصراع فيها على أشده بين الخلافة والقادة العسكريين من الأتراك. وقد ناضل خلفاء تلك الفترة بشدة لاستعادة نفوذهم وهيبتهم التي هي بحد ذاتها تشكل هيبة الدولة وعزها وديمومتها. إلا أننا يجب أن لا ننكر تلك الحقيقة من أن الأتراك مارسوا فعلاً السلطات التنفيذية، وأمسوا يفعلون في الدولة ومرافقها ما يشاؤون. وقد انعكس هذا الوضع الشاذ بلا شك على المؤسسات الادارية وأجهزتها، فعمت الفوضى في مرافقها. فظهرت الميول الانفصالية عند بعض الولاة. وإلى تشجيع بعض العناصر الساخطة إلى الثورة في جهات متعددة من البلاد

الإدارة والهيمنة العسكرية:

كان لمجيء العباسيين إلى الحكم أثر كبير في تطور نظام الخلافة والادارة. وربما يرجع الفضل في ذلك إلى الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور، الذي اعتبر المؤسس الحقيقي للدولة العباسية. حين وضع الأساس المتين لنظام الدولة الاداري، والذي قدر له أن يستمر من بعده فترة تقارب القرن هي العهد الذهبي للإدارة العباسية.

كانت المقومات الأساسية لحكم العباسيين تتمثل عملياً في ما كان يعبر عنه في تلك العصور بكلمتي السيف والقلم أي في المؤسستين اللتين يشرف عليهما القواد العسكريون رمز القوة والسلطة من جهة والوزير مع الكتاب أسياد الدواوين والجباية المالية من جهة أخرى. وتشترك المؤسستان ـ ومعهما الجهاز القضائي أيضاً ـ في

(٨) دراسات في العصور العباسية المتأخرة ـ ص ٥٦.
(٩) ابن الطقطقي ـ ص ٢٤٣.

القمة بالخضوع لإرادة الخليفة الذي كان يمثل مع السلطة الدنيوية الآمرة السلطة الدينية المعنوية في الوقت نفسه.

لم تمر هذه الإدارة العظيمة، التي وضع أساسها المنصور، بأزمة من الأزمات الحادة إلا في تلك السنوات التسع التي رافقتها فوضى الأتراك. فقد انقلب كل شيء على عقب، فأصبحت الخلافة وهي محور السياسة والإدارة تحت رحمة قواد الترك العسكريين ولا سيما بعد مصرع الخليفة المتوكل. ويعقب الأستاذ الدوري(١٠) على هذه الحادثة بقوله «هيأ مقتل المتوكل جحيماً من الفوضى والاضطراب الشديد للخلافة، إقترف الترك فيه أنواع الفظائع وانحطت هيبة الخلافة إلى الحضيض، وتشجع أمراء الأطراف على الانفصال ولا سيما في إيران ومصر. وتضاءلت أهمية الوزارة، واختلت الادارة، وانفسح المجال للتيارات الثورية الاجتماعية المكبوتة أن تظهر بشكل عنيف...».

لقد انفرد القادة العسكريون من الأتراك وعلى رأسهم كل من وصيف وبغا واشناس، وصالح بن وصيف، وبايكباك، وسيما الدمشقي وباغر وأوتامش وموسى بن بغا بتعيين من شاءوا أو عزله حسب ما أملته عليهم أهواؤهم ورغباتهم.

ولم يراع الأتراك مزايا مرشحيهم، بل كان همهم حفظ مصالحهم، وإقصاء من يرون فيه احتمال معارضتهم، فتجنبوا أولاد المتوكل خوفاً من ثأرهم. لذلك طلبوا من الخليفة الجديد المنتصر أن يخلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد، حتى يحولوا بينهما وبين الوصول إلى منصب الخلافة. ولم يملك المنتصر أن يعترض، فأذعن للأمر وهو كاره وخلع أخويه(١١).

ولما مات المنتصر بعد حكم دام ستة أشهر تعاهد القادة الأتراك فيما بينهم على أن يرضوا بما يرضى به بغا الكبير وبغا الصغير وأوتامش، فأجمع هؤلاء على اختيار

---

(١٠) دراسات في العصور العباسية المتأخرة ـ ص ٥٩.
(١١) الطبري ـ ج ١٢ ـ ص ١٤٨٨، ابن الأثير ـ ج ٥ ص ٣١٠.

أحمد بن محمد المعتصم ولقبوه المستعين[١٢]. ولم يكن اختيار المستعين مرضياً للجميع فقد «أنكر بعض القواد البيعة»[١٣]. فوقع نزاع بين الفريقين إنتهى في صالح الفريق الذي رشح المستعين للخلافة.

وهكذا أصبح القادة الأتراك هم أهل الحل والعقد في الدولة، على الرغم من تصدي خلفاء تلك الفترة لهم ومقاومتهم بشدة. وهذه الرواية تدلنا على مدى نفوذ الأتراك وسطوتهم في الدولة العباسية يقول أبي الطقطقي[١٤] «لما جلس المعتز على سرير الخلافة فقعد خواصه وأحضروا المنجمين وقالوا لهم: أنظروا كم يعيش وكم يبقى في الخلافة؟ وكان بالمجلس بعض الظرفاء، فقال: أنا أعرف من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته! فقالوا له: فكم تقول انه يعيش؟ وكم يملك؟ قال: مهما أراد الأتراك. فلم يبق في المجلس إلا من ضحك».

وبهذا الاستهتار السافر كان القادة العسكريون يملون رغباتهم حتى حطوا من هيبة الخلافة. ولم تعد إلا رجلاً مريضاً على حد تعبير الأستاذ ريسلر[١٥]. وكانت المصالح المادية هي المرشد لهم في تعيين الخلفاء وتألم الناس لما وصلت إليه الخلافة وعبر الشعراء عن هذا الألم، فبكوا المتوكل، وبكوا معه مكانة الخلافة وحرمتها... التي يرون فيها مجد الأمة وعز الاسلام[١٦].

وكان لنفوذ قواد الأتراك على هذه الصورة أيضاً أثر كبير على منصب الوزارة، التي ارتبطت دائماً من حيث أهميتها بالخلافة، وكانت انعكاساً لها، فقد عظم شأنها كمؤسسة إدارية، حين كانت للسلطة المدنية المتمثلة بالخلافة المقام الأول، وحين

---

(١٢) نفس المصدر ــ ج ١٢ ــ ص ١٥٠١ ــ ص ١٥٠٢، نفس المصدر ــ ج ٥ ــ ص ٣١١.
(١٣) نفس المصدر السابق ــ ج ١٢ ــ ص ١٥٠١، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٩٤، أبو الفدا ــ المختصر ــ ج ٢ ــ ص ٤٤.
(١٤) الفخري ــ ص ٢٤٣.
(١٥) ريلسر، س. جاك ــ الحضارة العربية ــ ص ٢٣٩.
(١٦) حسن أحمد محمود، أحمد إبراهيم الشريف ــ العالم الاسلامي في العصر العباسي ــ ص ٣٣٣.

كان للخلفاء السيطرة الكاملة على شؤون الحكم،وتضاءل حجمها حين ضعفت الخلافة وغاب عنها الخلافاء الأقوياء بحلول الحكم العسكري محل الحكم المدني. فغدت الوزارة تحت تأثير وإشراف القادة الأتراك المباشر، وصاروا يختارون لها المرشحين من بين العناصر الموالية لهم.

فبعد أن انتهى القادة العسكريون من قتل المتوكل، بايعوا ابنه المنتصر بالخلافة. ورشحوا أحمد بن الخصيب التركي الموالي لهم بأن يكون وزيراً للخليفة الجديد على الرغم من أنه «كان مطعوناً عليه في عقله»(١٧)، وليس أدل على ذلك من هذه الرواية التي أوردها المؤرخون(١٨) والتي مفادها «أن رجلاً من أرباب الحوائج عرض له وألح عليه حتى ضايقه...، فاحتد أحمد بن الخصيب وأخرج رجله من الركاب وركله بها في صدره، فمات الرجل على أثرها، فقال فيه بعض الشعراء:

قل للخليفة يا ابن عم محمد أشكل وزيرك أنه ركال
قد نال من أعراضنا بلسانه ولرجله عند الصدور مجال

وقد لعب الوزير ابن الخصيب خلال توليه الوزارة دوراً بارزاً في تردي الأوضاع السياسية والادارية للبلاد، فقد اشترك في دسائس القادة العسكريين ومؤامراتهم وصراعاتهم. فهو الذي أوحى لهؤلاء القادة بفكرة خلع المعتز والمؤيد من ولاية العهد كما أشرنا سابقاً.

وقد بقي ابن الخصيب في وزارته حتى بعد وفاة المنتصر سنة ٢٤٨هـ وتولى المستعين الخلافة. ويبدو أن بقاء ابن الخصيب في وزارته يعود إلى كونه قد لعب دوراً كبيراً في اختيار الخليفة المستعين للخلافة(١٩). إلا أن هذا الوزير سرعان ما اختلف مع إثنين من قادة الجيش وهما وصيف وبغا، فطلبا من الخليفة أن يعزله

(١٧) ابن الطقطقي ــ الفخري ــ ص ٢٣٩.
(١٨) المسعودي ــ مروج ــ ج ٤ ــ ص ٤٨، ص ٤٩، ابن الطقطقي ــ ص ٢٣٩.
(١٩) الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٥٠١.

من منصبه، وأن ينفيه إلى جزيرة كريت ويصادر أمواله[٢٠]. وبما أن ذلك كان يتفق مع سياسة المستعين الرامية لمقاومة الأتراك والحد من نفوذهم، فقد نفذ ما طلب منه.

ثم أقدم قادة الحكم العسكري على خطوة أكثر جرأة عند إقدامهم على تولي الوزراة بأنفسهم والإشراف عليها مباشرة حتى يكون الأمر كله بأيديهم. فاعتلى أوتامش منصب الوزارة بعد أن تم عزل أحمد بن الخصيب ونفيه. إلا أن أوتامش على ما يبدو كان قد استغل منصبه هذا في حيازة الأموال لنفسه مما أثار سخط وحسد شركائه العسكريين الآخرين ولا سيما وصيف وبغا. أضف إلى ذلك اتهامه بأن له يداً في تغيير مناصبهما، فتآمروا عليه. وقتلوه وصادروا أمواله[٢١].

وبعد هذه التجربة قرر الأتراك أن يعرضوا عن تولي الوزارة بأنفسهم نظراً لجهلهم لأبسط مقوماتها الأساسية، كالخبرة الادارية والمعرفة بالشؤون الكتابية[٢٢]. لذلك رأوا أن من مصلحتهم تجنب متاعبها، مع الإشراف عليها عن طريق إشرافهم على قصر الخلافة وعلى شؤون الدولة كلها. وبذلك أصبح تعيين الوزراء وترشيحهم. يتم عن طريقهم ويخضع لشهواتهم، وبذلك كثر عزل الوزراء وتوليتهم حتى أن عهد المعتز الذي استمر نحو ثلاث سنوات شهد أربعة تغييرات وزارية.

---

(٢٠) نفس المصدر ـ ج ١٢ ـ ص ١٥٠٨، المسعودي ـ ج ٤ ـ ص ٦١، ابن الأثير ـ ج ٥ ـ ص ٣١٢.

(٢١) نفس المصدر السابق ـ ج ١٢ ـ ص ١٥٠٨، ص ١٥١٢، اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٢٩٤، ص ٢٩٦، ابن الأثير ـ ج ٥ ـ ص ٣١٢، ص ٣١٣، المسعودي ـ ج ٤ ـ ص ٦٠.

(٢٢) (فعندما تولى وصيف التركي الوزارة في عهد المتوكل، إتخذ عبيدالله بن يحيى بن خاقان كاتباً له لتمشية الأمور، نظراً لعدم معرفته بالقراءة والكتابة. وهذه العقبة على ما يبدو حالت دون استمراره في منصبه هذا فتنازل عنه إلى كاتبه ابن خاقان). أنظر ـ الصابي ـ رسوم دار الخلافة ـ ص ٣٣، التنوخي ـ جامع التواريخ ـ ج ٨ ـ ص ١١. (وحين تولى أوتامش الوزارة في عهد المستعين كما ذكرنا اتخذ شجاع بن قاسم كاتباً له وبقيا كذلك حتى قتلا هما الاثنان في وقت واحد على أيدي وصيف وبغا) ـ أنظر ـ الطبري ـ ج ١٢ ـ ص ١٥١٢، اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٤٩٦، ابن الأثير ـ ج ٥ ـ ص ٣١٣.

كان أبرز وزراء الخليفة المعتز، أبا الفضل جعفر بن محمود الاسكافي[٢٣]، وأحمد بن إسرائيل. فالأول رشحه القادة الأتراك لتولي منصب الوزارة على الرغم من اعتراض الخليفة على هذا الترشيح[٢٤]. وقد كان الخليفة المعتز على حق في ذلك فكيف يتخذ له وزيراً وهو شخص لا علم له ولا أدب ويميل إلى التشيع[٢٥]. إلا أن الأتراك مالوا إليه وأرغموا الخليفة على تعيينه طائعاً لأنه كان يستميل قلوبهم بالأموال والهدايا. وقد بقي في وزارته فترة ثارت بسببه قلاقل وفتن. ويبدو أن الأتراك لم يرضوا عنه جميعاً فيقول ابن الطقطقي[٢٦] «ومال إليه بعض الأتراك وكرهه البعض الآخر». وأخيراً نجح المعتز في عزل وزيره هذا بعد أن أيده جماعة الأتراك الساخطين على هذا الوزير.

إلا أن أهم ما يميز تاريخ الوزارة خلال هذه الفترة هو تولي أحمد بن اسرائيل[٢٧] الوزارة بعد أن رشحه الخليفة المعتز بنفسه وأخذ موافقة العسكريين على ذلك. لقد وصف هذا الوزير بأنه «كان أحد الكتاب الحذاق الأذكياء... كان يحفظ وجوه المال جميعها دخلاً وخرجاً على ذهنه...»[٢٨]. وقد أخذ هذا الوزير بعد تسلمه لمنصبه يعمل بجد وإخلاص وتفاني، فشرع بتنظيم خزينة الدولة وارادتها ومصروفاتها. وبعمله هذا كان يحظى بتأييد الخليفة له، وخير دليل على هذا الرضى والتأييد منح التاج من قبل الخليفة، وبذلك يكون أول وزير يمنح تاجاً من قبل خليفة[٢٩]. إلا أن ذلك

---

(٢٣) (وأصله من عائلة بغدادية، كانت تسكن في محلة باب الأزج في بغداد) ــ أنظر ــ ياقوت الحموي ــ إرشاد الأريب ــ ج ٣ ــ ص ١٦٤.

(٢٤) (لقد نصبه القادة الأتراك أيضاً وزيراً للخليفة المهتدي رغم تبرم الخليفة على ذلك التعيين. وقيل أن الوزير الإسكافي كان سبباً في زيادة شقة الخلاف بين الخليفة والأتراك). أنظر بهذا الخصوص ــ، ابن دحية الكلبي ــ النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس ــ ص ٨٩.

(٢٥) ابن الطقطقي ــ ص ٢٤٤.

(٢٦) نفس المصدر ــ ص ٢٤٤.

(٢٧) وهو أصلاً من عائلة نصرانية، إلا أنه اعتنق الاسلام) أنظر ــ Sourdel, Le Vizirate, Vol-1, p. 295.

(٢٨) ابن الطقطقي ــ ص ٢٤٤.

(٢٩) الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٦٤٧.

جعله في موضع الشخص غير المرغوب فيه من قبل القادة الأتراك لأنهم اعتبروه شخصاً يعمل ضد رغباتهم وطموحاتهم، لذلك قرروا التخلص منه بأسرع ما يمكن. وكان يتزعمهم القائد التركي صالح بن وصيف الذي علا شأنه خلال عهد المعتز. وبأمر من صالح ألقى الأتراك القبض على هذا الوزير السيء الحظ وهو آنذاك جالس بحضرة الخليفة، فحبسوه وعذبوه إلى أن مات سنة **٢٥٥هـ**. وقيل أن الخليفة المعتز وأمه (قبيحة) كانوا قد ناشدوا صالح بن وصيف بإطلاق سراحه، إلا أنه لم يلتفت إليهم بل هددهم إذا هم تدخلوا في شؤونه[٣٠]. وزيادة في هذا الاستهتار والتحدي للخليفة وحرمته، فقد أحضر صالح بن وصيف الوزير المعزول أبو الفضل جعفر بن محمود الإسكافي وعينه وزيراً للمرة الثانية وفي ذلك يقول بعض الشعراء[٣١]:

يا نفس لا تولعي بتفنيد وعللي القلب بالمواعيد
وانتظري، قد رأيت ما ساقه الله إلى جعفر بن محمود

وبسبب هذه السيطرة المتجبرة على الوزارة نجد هذا المنصب قد تدهورت مكانته وانحطت منزلته، وغدا الوزير غير قادر على البقاء فيه فترة تكفي للشروع في أي إصلاح يعود على الدولة بشيء من الفائدة، وكان أي وزير يحاول أن يضبط الأموال وينظم الإشراف عليها ويحد من جشع الأتراك يتعرض للتهديد والعزل.

وما أصاب مؤسسة الوزارة من ضعف وسيطرة، فإن بقية المؤسسات الأخرى لم تكن بأحسن حال منها. فالحجابة بعد أن كان يتولاها ويشرف عليها المدنيون من أصحاب المقدرة العقلية والخبرة الادارية، أصبحت الآن مسيرة بيد القادة العسكريين أنفسهم، ولعل هذا ما دعا ابن خلدون إلى القول بأنه «... لما جاء الاستبداد على الدولة اختص المستبد باسم الحجابة لشرفها...»[٣٢].

---

(٣٠) نفس المصدر ـ ج ١٢ ـ ص ١٧٠٦، ص ١٧٢٠، ابن الطقطقي ـ ص ٢٤٥.
(٣١) ابن الطقطقي ـ ص ٢٤٥.
(٣٢) ابن خلدون ـ المقدمة ـ ص ٢٤٠.

ويبدو أن تولي هؤلاء القادة منصب الحجابة، هو اعتقادهم أن الخليفة لا يزال بيده القوة نظراً للمكانة الدينية والسياسية التقليدية التي يتمتع بها، ولهذا يجب أن يكون تحت المراقبة والاشراف التام المباشر. والخليفة الواثق[٣٣] لضعفه الظاهر كبير في تشجيعهم من تشديد قبضتهم وهيمنتهم على هذا المنصب الرفيع فقد ذكر أنه سأل يوماً قاضي قضاته، من أولى الناس بالحجبة؟ فقال: مولى شفيق، يصون لطلاقة وجهه من ولاه، ويستعبد الناس لمولاه. فنظر الواثق إلى إيتاخ ــ وكان واقفاً على رأسه ــ فقال: قد ولاه أبو عبدالله الحجبة. فكان إيتاخ يعرف ذلك ويتقدم بين يديه إلى أن يبلغ مرتبته»[٣٤]. وهكذا تولى إيتاخ الحجابة للخليفة الواثق ومن ثم المتوكل[٣٥]. كما تولى وصيف الحجابة لكل من الخليفة الواثق والمتوكل والمنتصر. وتولى أوقاس التركي، وبغا التركي، وموسى بن بغا ثم وصيف الحجابة للخليفة

---

(٣٣) يشير اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٧٨ (ان المعتصم هو أول من استخدم بعض قادته الأتراك لمنصب الحجابة مثل سيما الدمشقي ووصيف. وفي رأيي أن هذا الاستخدام لم يكن يتجاوز حدود التشريف فقط لا التطبيق. وان الخليفة منحهما الحجابة نظراً لخدماتهم العسكرية الجليلة للدولة. ورغم توليهم لهذا المنصب فإننا لم نرهم يتدخلون في الشؤون الداخلية ولا الخارجية للدولة، بل كان الخليفة المعتصم وحده المهيمن على هذه الأمور كافة. لذا نرى أن عهد الواثق هو بداية الهيمنة الحقيقية على كافة المؤسسات الادارية وبضمنها مؤسسة الحجابة).

(٣٤) حسن إبراهيم، النظم الاسلامية ــ ص ١٨٧.

(٣٥) الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٣٨٢، ص ١٣٨٤، التنوخي ــ المستجاد من فعلات الأجواد ــ ص ١٤٢، الذهبي ــ العبر ــ ج ١ ــ ص ٤١٦ (وعلى الرغم من أن المتوكل كان حجابه من القادة العسكريين، إلا أنه كان يلزمهم بعدم التشدد مع الناس الذين يرمون الدخول عليه ومقابلته. يتضح ذلك بما أورده صاحب كتاب الأنباء في تاريخ الخلفاء ــ ص ١١٧ «من أن المتوكل كان كريم الطبع سهل الحجاب مليح الأخلاق، وكان يقول: كانت الخلفاء قبلي تتصعب على الرعية لتطيعها وأنا اللين لهم ليحبوني ويطيعوني». ولعل المتوكل كان يبغي من وراء ذلك إلى تقوية علاقة الخلافة مع العامة من الناس لتشكيل قوة ضاربة ضد الأتراك بصورة عامة).

المستعين[٣٦]. كما تولى صالح بن وصيف وموسى بن بغا الحجابة لكل من الخليفة المعتز والمهتدي[٣٧].

ولقد أحاط هؤلاء الحجاب العسكريون أنفسهم بهالة من الأجلال، وقوي في الدولة نفوذهم وسلطانهم. فأصبحوا مستشاري الخليفة في جميع الشؤون المهمة وفي مختلف اتجاهات الدولة ومرافقها الحيوية، مستبدين بالنفوذ دون الوزير، ملزمين أصحاب الدواوين بالرجوع إليهم في كل الأمور المتعلقة بالدولة، كما كانوا يحاولون دون تنفيذ أي قرار لا يوافقون عليه برضى واختيار. ولعل هذا كان السبب الرئيس في نشأة ما سماه ابن خلدون[٣٨] بالحجاب أو الحاجب الثاني ثم الثالث، وهو أشبه ما يكون بمحاولة للحجر على صاحب الدولة.

أما فيما يتعلق بمنصب الولاية فقد سادتها الفوضى العسكرية هي الأخرى. فالعباسيون الأوائل أعطوا إداراتهم للولايات حين استقروا الصبغة المدنية. فكان الولاة (وهم نواب الخليفة على الولايات) يختارون ممن وصفوا بنزاهتهم وعروبتهم وكفائتهم الادارية. واستعراض سريع لأسماء الولاة الذين سماهم المنصور والمهدي والرشيد يكشف أن معظمهم من وجوه الدولة ــ عرباً وموالي الخلفاء المخلصين وآل البيت العباسي[٣٩] ــ وإن نسبة القادة العسكريين فيهم ضئيلة وتكاد تكون

---

(٣٦) الاربلي ــ خلاصة الذهب المسبوك ــ ص ٢٢٩، ابن دحية الكلبي ــ النبراس ــ ص ٨٩. (ويشير اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٩٢ من أن بغا كان هو أيضاً حاجباً للمتوكل).

(٣٧) نفس المصدر ــ ص ٢٣٣.

(٣٨) المصدر نفسه ــ ص٢٩١.

(٣٩) فقد ولى المنصور على سبيل المثال كل من يزيد بن حاتم المهلبي لولاية أفريقية «تونس»، ومحمد بن الأشعث الخزاعي لولاية مصر، معن بن زائدة الشيباني لولاية اليمن، ويزيد بن أسيد السلمي لولاية أرمينية، وروح بن حاتم المهلبي لولاية السند ثم فلسطين ثم القيروان، والمسيب بن زهير العنبي لولاية خراسان، وهشام بن عمرو التغلبي لولاية السند، وخالد بن إبراهيم الذهلي لولاية خراسان ثم قثم بن العباس بن عبدالله بن العباس لولاية اليمامة وخراسان) ــ أنظر ــ الحيدري، صلاح ــ مكانة العرب ونفوذهم في العصر العباسي الأول ــ ص ١٩٥،

Omar Farouk, The Composition of Abbasid Support, pp. 162-164.

معدومة. غير أن الاعتماد على عناصر مدنية من هذه الفئات بدأ يقل بوضوح بعد مجيء المعتصم وابنه الواثق للخلافة، حيث أكثر هؤلاء من استخدام الأتراك في الدولة. فازداد بالمقابل الطابع العسكري في الولاة وكثر فيهم القواد.

وقد عمل هؤلاء القواد على تمكين سلطانهم فيما بعد على الخليفة نفسه اعتقاداً منهم أنه مصدر السلطان، فأحاطوا به، ولم يرغب واحد منهم في مفارقة سامراء حتى يضمن لنفسه الاحتفاظ بنفوذه فيها، وليظل قريباً من الأحداث يراقبها، ويشارك في المنافسات السياسية للوصول إلى أقرب منزلة من الخليفة، أو ليحقق لنفسه مآرب شخصية، ولذلك لم يذهب واحد منهم إلى ولايته، بل كانوا ينيبون عنهم عمالاً من قبلهم، فلما ولي أشناس وإيتاخ حكم جناحي الدولة للخليفة الواثق أنابا عنهما عمالاً يحكمون بأنفسهم[٤٠]. وحين منح المستعين ولاية مصر إلى قائده أوتامش أرسل هذا من ينوب عنه في حكم تلك الولاية[٤١]. وفي سنة ٢٥٢هـ عندما ولى المعتز قائده وصيف ولاية الحجاز والجبال. أرسل هذا عنه نواباً يديرونها باسمه وهم أبو الساج الذي بعثه إلى الحجاز، وعبدالعزيز بن أبي دلف الذي بعثه إلى بلاد الجبال[٤٢]. وحين منح المعتز أيضاً ولاية فلسطين إلى قائده بغا الصغير قيل إن هذا عين عيسى بن الشيخ السليل بعد أن وافق الأخير على ضمانها بمبلغ أربعين ألف دينار يدفعها إلى بغا[٤٣]. كما قيل أن صالح بن وصيف في سنة ٢٥٤هـ عمل على تعيين وكيلاً عنه على أعمال ديار مضر وقنسرين والعواصم بعد أن ولاه عليها الخليفة المعتز[٤٤]. وعندما تولى بايكباك ولاية مصر سنة ٢٥٤هـ من قبل المعتز عين مكانه أحمد بن طولون[٤٥]. فاستنوا بذلك سنة جديدة لم تكن معروفة من قبل، وكان هذا

---

(٤٠) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٧٩ (أناب أشناس عنه في أعمال المغرب محمد بن إبراهيم بن الأغلب، وأناب إيتاخ عنه في ولاية خراسان عنبسة بن إسحاق العنبي).

(٤١) الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٥٠٨، المسعودي ــ ج ٤ ــ ص ٦٠.

(٤٢) نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٣٧١، ص ٣٧٢.

(٤٣) نفس المصدر السابق ــ ج ٩ ــ ص ٣٧٢.

(٤٤) نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٣٨١.

(٤٥) اليعقوبي، ج ٢ ــ ص ٥٠٣، زكار، سهيل ــ تاريخ العرب والاسلام ــ ص ٣٩٩.

وبالاً على الخلافة، فإن كثيراً من هؤلاء الوكلاء طمعوا في ولاياتهم واستقلوا بها[٤٦]، منتهزين ضعف السلطة المركزية.

أما دوائر الدولة (أي الدواوين) فيبدو أن القادة العسكريين لم يتولوا رئاستها مباشرة نظراً لافتقارهم إلى الخبرة والحنكة الادارية، ثم لجهلهم بالأمور الكتابية التي تتطلبها منهم هذه الوظيفة، لذلك عكفوا على الإشراف على تلك الدواوين فقط دون الرئاسة. وإن عملية الإشراف هذه كانت تشمل عملية انتقاء رؤساء تلك الدواوين والموظفين التابعين لها. ومن خلال المعلومات التي جمعناها عن هذا الموضوع توصلنا إلى أن معظم الذين كان قد تم اختيارهم وترشيحهم لرئاسة الدواوين كانوا من الكتاب الشخصيين (السكريتريين) لهؤلاء القادة العسكريين. فكان أحمد بن الخصيب وهو كاتب القائد اشناس التركي رئيساً لديوان الضياع. وقيل أن ابن الخصيب قد حاز أموالاً عظيمة خلال توليه هذا الديوان، فرفع إلى الخليفة الواثق بذلك فسخط عليه، وقبض على أمواله وأموال أخيه، وعذبا، وعذبت أمها[٤٧]. ويشير الطبري أن كتاب إيتاخ كانوا رؤساء لبعض دواوين الدولة أيضاً، فكان سليمان بن وهب رئيساً لديوان أعمال السلطان، وكان قدامة بن زياد رئيساً لديوان الضياع[٤٨].

وقد كلف الخليفة المتوكل صاحب شرطة بغداد إسحاق بن إبراهيم بأن يختار له شخصين لرئاسة بعض الدواوين، فرشح صاحب الشرطة كلاً من يحيى بن خاقان وموسى بن عبدالملك بن هشام، فأصبح الأول رئيساً لديوان الخراج، والثاني رئيساً لديوان الضياع[٤٩]. كما وردت أسماء العديد من الكتاب الآخرين الذين رشحهم صاحب الشرطة لرئاسة دواوين الدولة خلال عهد المتوكل، منهم علي بن عيسى [...] رئيساً لديوان الخراج الأعظم، ميمون بن إبراهيم رئيساً لديوان

---

(٤٦) الطبري - ج ١٢ - ص ١٦٩٧، ج ١٣ - ص ٢٠١١، ص ٢٠٢٨، ص ٢٠٣٨، ص ٢٠٤٨، الكندي - الولاة وكتاب القضاة - ص ٢١٢ وما بعدها.

(٤٧) اليعقوبي - ج ٢ - ص ٤٨١.

(٤٨) الطبري - ج ٩ - ص ١٦٩.

(٤٩) نفس المصدر - ج ٩ - ص ١٦٢، اليعقوبي - ج ٢ - ص ٤٨٥.

الرسائل، إسحاق بن يزيد قرابة هارون بن جيغوية رئيساً لديوان المظالم، كما تولى أحمد بن محمد بن المدبر جملة من الدواوين هي: ديوان الخراج، والضياع، والنفقات الخاصة والعامة، والصدقات، والموالي والغلمان، والجند والشاكرية[٥٠]. وظل ابن المدبر يتولى رئاسة بعض الدواوين ولا سيما ديوان الخراج حتى عهد الخليفة المهتدي[٥١]. كما تولى إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول ديوان زمام النفقات[٥٢].

وكان للقائد بغا الصغير كاتب اسمه دليل بن يعقوب النصراني رشح لتولي رئاسة ديوان النفقات[٥٣]، ثم أصبح فيما بعد رئيساً لديوان الضياع[٥٤]. وكان هذا قد بلغ منزلة رفيعة في الدولة لم يبلغها أحد غيره من الكتاب نظراً للمكانة التي كان يتمتع بها سيده بغا آنذاك. كما رشح أوتامش كاتبه شجاع بن القاسم لرئاسة بعض الدواوين. ومن الجدير بالذكر أن هذا الكاتب كان قد قتل مع سيده من قبل الأتراك الساخطين عليهم متهمين إياهم بالاستحواذ على الأموال دونهم[٥٥]. وهذا أيضاً الكاتب أحمد بن إسرائيل الذي تولى ديوان الخراج بعد أن رشحه عبيدالله بن يحيى بن خاقان قائد فرقة الشاكرية ووزير المتوكل، وبقيَ في منصبه هذا حتى تم استيزاره من قبل الخليفة المعتز[٥٦]. وتولى الحسن بن مخلد رئاسة ديوان الضياع إلى أن قتل في عهد الخليفة المعتز على يد صالح بن وصيف التركي[٥٧]

تعرض أصحاب الدواوين إلى شتى صنوف التنكيل والاضطهاد، وما جرى

---

(٥٠) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٨٧، ص ٤٨٨.

(٥١) نفس المصدر ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٥.

(٥٢) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ١٦٢.

(٥٣) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٢١٢، ابن الأثير ــ ج ٥ ــ ص ٣١٨.

(٥٤) نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٢٦٣.

(٥٥) نفس المصدر السابق ــ ج ١٢ ــ ص ١٥١٢، اليعقوبي ــ ج٢ ــ ص ٤٩٤، ص ٤٩٦، ابن كثير ــ ج ١١ ــ ص٣، ابن الأثير ــ ج ٥ ــ ص٣١٣، أبو الفدا ــ ج ٢ ــ ص ٤٥.

(٥٦) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٢١٧، ابن الطقطقي ــ ص ٢٤٤ ــ ص ٢٤٥.

(٥٧) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٤.

لهم لا يقل قساوة عما جرى للخلفاء والوزراء على أيدي العسكريين الذين كانوا يختلقون الأعذار الواهية للقبض عليهم وزجهم في غياهب السجون، وممارسة الأساليب اللاإنسانية معهم لإجبارهم على دفع الأموال التي يحتاجونها لإشباع جشعهم. وربما يكون صاحب الخراج وهو الشخص المسؤول عن الشؤون المالية والضرائبية للدولة، وصاحب الضياع المسؤول عن شؤون إقطاعات أراضي الخليفة أكثر تعرضاً من غيرهم للتنكيل والمصادرة نظراً لكونهما يتعاملون بأمور المال(٥٨).

ولقد أشارت كتب التاريخ إلى تلك الممارسات اللاأخلاقية التي كان يستخدمها القادة الأتراك مع أصحاب الدواوين لإجبارهم على دفع الأموال لهم بعد إقناع الخليفة مبدئياً بما سوف ينوون القيام به. والخليفة في كثير من الأحيان لا يحرك ساكناً بل يوافق ما دام هو الآخر محتاجاً إلى مثل تلك الأموال. لذلك فقد ذهب ضحية هذه الممارسات الكثير من أصحاب الدواوين المعروفين بنزاهتهم وإخلاصهم في خدمة المصلحة العليا للدولة. فإليك ما أورده اليعقوبي(٥٩) عن إبراهيم بن رباح صاحب ديوان الضياع فيقول: كان ابن رباح مقدماً عند الخليفة الواثق، فحسده بعض المقربين من الخليفة ولا سيما بعض قادته الأتراك «فكثروا عليه عند الواثق، فأمر بقبض ضياعه وأمواله...». وصير ما كان إليه إلى أحد هؤلاء الأتراك وهو عمر بن فرج الرخجي(٦٠).

كما يشير الطبري(٦١) إلى رواية أخرى لتلك الممارسات التي استخدمها الأتراك في ابتزاز الأموال خلال عهد الخليفة المتوكل فيقول: «... لما عزم المتوكل على بناء الجعفري سنة ٢٤٥هـ، قال له نجاح بن سلمة التركي، وكان في الندماء: يا أمير المؤمنين! أسمي لك قوماً، تدفعهم إلي، حتى أستخرج لك منهم أموالاً تبني بها

(٥٨) قارن ذلك بما أورده اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٤٨٥.
(٥٩) اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٤٨١.
(٦٠) (كان فرج الرخجي وهو والد عمر أحد سبايا الأتراك الذي وقعوا في الأسر، عندما غزا والي سجستان معن بن زائدة الشيباني إقليم الرخج لتأديب ملك الترك رتبيل أثناء خلافة أبو جعفر المنصور). أنظر تفاصيل ذلك البلاذري ـ فتوح البلدان ـ ص ٣٩٢.
(٦١) الطبري ـ ج ٩ ـ ص ٢١٥.

مدينتك. فإنه يلزمك من الأموال ما يعظم قدره. قال: سمهم. فرفع رقعة يذكر فيها: موسى بن عبدالملك (صاحب ديوان الخراج) والحسن بن مخلد (صاحب ديوان الضياع) وجعفر المعلوف (مستخرج ديوان الخراج) وغيرهم. نحواً من عشرين رجلاً فوقع ذلك من المتوكل موقعاً أعجبه». ولم ينج هؤلاء من النكبة غير تدخل الوزير عبيدالله بن يحيى بن خاقان الذي كان يبغض القادة الأتراك لتدخلهم السافر في شؤون الخلافة. فقابل الخليفة على الفور وأقنعه بقوله: يا أمير المؤمنين: أراد [نجاح] ألا يدع كاتباً... إلا أوقع به، فمن يقوم بالأعمال...! كما أحضر موسى بن عبدالملك والحسن بن مخلد، وأخبرهما الخبر، ودفعهما إلى أن يكتبا لأمير المؤمنين رقعة يقبلان فيها على أنفسهما بألفي ألف دينار!... وكان ذلك. واستطاعا بهذا الشكل أن يأخذا الاذن بمصادرة أموال نجاح جزاء وفاقاً فاستخرجا منه، للمتوكل دوماً مائة وأربعين ألف دينار ومن كاتبه إسحاق بن سعد واحداً وخمسين ألف دينار.

وإذا كان لإنفاق المتوكل للأموال الكبيرة في عملية بناء مدينته الجعفرية، وقصوره العديدة كالشاه، والعروس، والشبداز، والبديع، والغريب والبرج[٦٢] أثر كبير في دفع المتوكل للمصادقة على الإيقاع بأصحاب الدواوين ومصادرتهم، فلا شك أن لضغط الأتراك ورغبتهم في مد سلطانهم إلى المناصب الادارية والمالية بصفة خاصة بالمقابل، أثره أيضاً.

وشهد عصر المعتز أصعب محنة تعرض لها أصحاب الدواوين على أيدي القادة العسكريين. فقد بلغ الأتراك أقصى درجات الغطرسة والنفوذ في الدولة على يد قائدهم صالح بن وصيف الذي جمع إليه أصحاب أبيه وصار في منزلته. ومما زاد الأمر تعقيداً هو النقص المستمر في الأموال لكثرة الاضطرابات، وتأخر أموال الولايات بحيث لم تعد تفي بحاجة الجند الأتراك ومطالبهم التي لا تنتهي. مما

---

(٦٢) يشير اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٤٩١ إلى أن المتوكل أنفق على قصر البرج وحده ما قيمته ألف ألف وسبعمائة ألف دينار (أي ١,٧٠٠,٠٠٠ دينار) ثم يضيف إلى القول «ان المتوكل أنفق على بناء قصوره أموالاً عظاماً».

دفعهم إلى البحث عن فرصة توصلهم للمال، وكانوا دائمًا يجدون مثل هذه الفرصة حين يلقون القبض على كبار رجال الدولة من وزراء وأصحاب دواوين ويسلبونهم أموالهم. ففي سنة ٢٥٥هـ أمر صالح بن وصيف الأتراك بإلقاء القبض على أحمد بن إسرائيل وزير الخليفة وعلى الحسن بن مخلد صاحب ديوان الضياع، وعلى عيسى بن إبراهيم أبو نوح، والسبب كما يذكر الطبري(٦٣) «إن الأتراك طلبوا أرزاقهم، وانهم جعلوا ذلك سبباً لما كان من أمرهم...». فحبسهم صالح وأمر بتعذيبهم. فضرب ابن إسرائيل حتى كسرت أسنانه، وبطح ابن مخلد فضرب مائة سوط، وكان عيسى بن إبراهيم محتجمًا فلم يزل يصفع حتى جرت الدماء من محاجمه(٦٤). وعندما طولبوا بالأموال، ولم يجب واحد منهم إلى شيء، جعل في رجل كل واحد منهم ثلاثون رطلاً، وفي عنقه عشرون رطلاً من الحديد. ووجه من يقبض ضياعهم ودورهم وضيع أسبابهم وأموالهم. ولم يطلق سراحهم وبقوا على تلك الحال حتى بعد مقتل المعتز ومجيء المهتدي للخلافة في أواخر سنة ٢٥٥هـ. ويبدو أن الخليفة الجديد كسلفه لم يستطع عمل شيء من شأنه إطلاق سراح هؤلاء الكتاب لأن القوة الفعلية كانت بيد القائد صالح بن وصيف. فالخليفة المهتدي لم يعارضه في شيء من أمورهم، ولم يوافقه على شيء أنكره من فعله بهم. وقيل أن الخليفة حين أبلغ بتعذيبهم الوحشي باستعمال السياط رد قائلاً: أما عقوبة إلا السوط أو القتل! أما يقوم مقام هذا شيء! أما يكفي! إنا لله وإنا إليه راجعون، يقول ذلك ويسترجع مراراً(٦٥). وبقوا على هذه الحال من التعذيب والسجن إلى أن توفاهم الله يوم الخميس لثلاث بقين من شهر رمضان سنة ٢٥٥هـ(٦٦).

وبهذه الأساليب الوحشية كان قادة الحكم العسكري من الأتراك يفرضون رغباتهم ويتدخلون في كل صغيرة وكبيرة في البلاد حتى جعلوا من الخلافة وإدارة

---

(٦٣) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٣٨٨.
(٦٤) نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٣٨٧.
(٦٥) نفس المصدر السابق ــ ج ٩ ــ ص ٣٩٦، ص ٣٩٨.
(٦٦) راجع نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٣٨٧ ــ ص ٣٩٩، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٤.

الحكم مهزلة عامة. وكانت المصالح المادية هي المرشد لهم في تعيين الخلفاء والوزراء والولاة وأصحاب الدواوين. ولم يعد أحد يستطيع الاجتراء على معارضتهم. فانعكس هذا الوضع الجديد بلا شك على كافة الأجهزة الادارية بصورة عامة، حتى أصبح يشكل ناقوس خطر ينذر بانهيار الدولة العباسية. فقد أدى شلل الادارة أثناء تلك الفوضى العسكرية إلى تقوية تلك الميول الانفصالية عند بعض الأمراء، وإلى قيام الثورات في جهات متعددة. وهذا ما سنتحدث عنه إن شاء الله.

ردود الفعل السلبية للوضع الإداري الجديد:

رأينا من حديثنا السابق أن القوة الفعلية التي كانت تمسك بزمام الأمر وتهيمن على الحياة السياسية والادارية في تلك الفترة، هي قوة العسكريين الأتراك الذين أخضعوا كل مرافق الدولة لمطامعهم وأهوائهم. وكان هذا بمثابة انقلاب أزاح تدريجياً نفوذ المدنيين المتمثل بالخلفاء والوزراء وكبار رجال الدولة، وجعل السلطة الفعلية في قبضة القواد العسكريين ولا سيما بعد مقتل المتوكل سنة ٢٤٧هـ.

لقد كانت السنوات التسع التي أعقبت مقتل المتوكل الفترة المظلمة في تاريخ الادارة العباسية. ذلك أن غياب السلطة المركزية الغياب المطلق، فكك النظام الاداري كله وبلغ من تمزيق الدولة الحد الذي أقام في كل بلد وأحياناً في كل قبيلة أو جماعة متغلباً يدعو لنفسه أو لبعض المتنفذين. ففي الأجزاء الشرقية من الدولة قامت حركات تهدف إلى الانفصال وإقامة دول مستقلة عن الخلافة العباسية مستغلة بذلك ضعف السلطة المركزية، وفي مقدمتها الحركات العلوية الزيدية، وحركات الصفاريين والزنج. ولا نريد أن نستطرد في التحدث عن هذه الحركات لكون ذلك خارج عن نطاق البحث.

إن من أوائل تلك الحركات التي حدثت خلال تلك الفترة، حركة يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي الذي ثار بالكوفة ٢٤٩هـ. وتعتبر حركته حركة احتجاج وتأييد في آن واحد. فهي حركة احتجاج على الهيمنة العسكرية

للأتراك على السلطة وتردي الأوضاع داخل العاصمة سامراء وخارجها[٦٧]. وحركة تأييد أيضاً لفكرة حق العلويين في تولي الخلافة. ويذكر المؤرخون أن عدداً كبيراً من أهالي بغداد وسامراء فضلاً عن عدد كبير من الكوفيين قد انضموا إليها[٦٨]. ويبدو أن هذه الجماهير لم تكن تؤيد هذه الحركة لكونها كانت تعتنق المذهب الشيعي، وإنما كرد فعل على تسلط النظام العسكري على الحكومة والادارة. لكن هذه الحركة التي لم يتعد نطاقها عملياً مدينة الكوفة، سرعان ما أخفقت وقتل قائدها على يد حملة أرسلها الخليفة المستعين بقيادة كلباكتكين التركي في نفس السنة التي قامت بها.

وفي نفس السنة التالية سنة ٢٥٠هـ قاد الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن علي الثورة في طبرستان التي كانت وقتذاك تابعة إدارياً لصاحب خراسان محمد بن عبدالله بن طاهر. فثار هؤلاء السكان وأرغموا عاملهم على الفرار، ثم استنجدوا بجيرانهم الديالمة خوفاً من بطش الطاهريين، فلبوا طلبهم ــ لكونهم كانوا على المذهب الشيعي يتعاطفون مع تلك الحركات الشيعية ــ ووجد جميع الثوار في الحسن بن زيد العلوي الذي كان يقيم في الريف، الشخصية المؤهلة لقيادتهم فأرسلوا في طلبه وبايعوه، واستجاب الحسن لطلبهم، فقادهم وزحف على مدينة آمل عاصمة طبرستان فاحتلها، ثم انتقل منها إلى سارية معقل الوالي سليمان بن عبدالله بن طاهر، فانتصر عليه وأجبره على الفرار وبذلك تم للحسن بن زيد السيطرة على بلاد طبرستان بالإضافة إلى الري، ونجح في إقامة

---

(٦٧) (ذكر أن يحيى بن عمر لما ذهب إلى سامراء لقضاء بعض حاجاته التقى ببعض قادة الأتراك، منهم وصيف التركي، فاستهزأوا به ولم تقض حاجاته التي جاء من أجلها. فرجع إلى الكوفة فضم إليه مؤيديه وثار في ذلك العام). أنظر ــ الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٥١٥، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٩٧، ابن الأثير ــ ج ٥ ــ ص ٣١٤، الأصفهاني ــ مقاتل ــ ص ٤١٠، ابن الطقطقي ــ الفخري ــ ص ٢٤٠ ــ ص ٢٤١.

(٦٨) الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٥١٥، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٩٧، ابن الأثير ــ ج ٥ ــ ص ٣١٤، الأصفهاني ــ ص ٤١٠، ابن الطقطقي ــ ص ٢٤٠.

حكومة علوية منفصلة تماماً عن الخلافة العباسية في العراق. وقد عاشت هذه الدولة ما يزيد على قرن من الزمن[٦٩].

وظهرت حركة استقلالية أخرى سنة **٢٥٤**هـ في بلاد فارس يتزعمها رجل مغامر من أصل فارسي يدعى يعقوب بن الليث الصفار[٧٠] الذي تمكن من التغلب على أقاليم إيران الجنوبية وضم إليه فارس[٧١]، وامتد إلى خراسان وأسقط الدولة الطاهرية سنة **٢٥٩**هـ[٧٢]. ونظراً للمشاكل التي كانت تعاني منها الخلافة على الصعيدين السياسي والاداري، اعترفت به أميراً مستقلاً، ولكن طموحه امتد إلى فتح بغداد ووضع الخلافة تحت نفوذه. ولم يعد هناك ما يسوغ أعمال يعقوب التوسعية، لذلك صممت الخلافة على التصدي له، وتحالفت من أجل ضربه مع قوة جديدة كانت قد ظهرت في بلاد ما وراء النهر، وهي الدولة السامانية. وفي نفس الوقت استعد الموفق لمجابهة يعقوب الذي أعمته الانتصارات عن الاستجابة لتحذيرات الخلافة ومحاولاتها لاسترضائه. تقدم يعقوب بجيوشه باتجاه عاصمة الخلافة، فخرج الموفق الذي انتقلت إليه السلطة الحقيقية في الادارة والجيش لقتاله مصحوباً بأخيه الخليفة وجرت معركة بينهما عند دير العاقول على بعد خمسين ميلاً من بغداد هزم فيها الصفاريون هزيمة قاسية في سنة **٢٦٢**هـ[٧٣] وانسحب يعقوب مع نفر من أتباعه إلى سجستان حيث توفي بعد ذلك بقليل. وعلى الرغم من مجيء أخيه عمرو بن الليث إلى رئاسة دولة الصفاريين إلا أنها لم تلبث أن سقطت بعد أن اصطدم عمرو بقوة السامانيين حلفاء الخلافة الذين ألحقوا به هزيمة ساحقة وقبضوا

---

(٦٩) الطبري ــ ج ١٢ ــ ص ١٥٢٣ ــ ص ١٥٣٣، المسعودي ــ ج ٤ ــ ص ٦٨، ابن الأثير ــ ج ٥ ــ ص ٣١٦ ــ أنظر ص ٣١٧.

(٧٠) الحيدري، صلاح ــ يعقوب بن الليث الصفار مؤسس الدولة الصفارية.

(٧١) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٣٨٤، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٤.

(٧٢) نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٥٠٧، أنظر كذلك:

Leone Pole, Mohammedan dynasties, p. 129, Noldeke, Sketches from Eastern history, p. 118, Barthold, Turkestan down to the Mongol Invasion, p. 217.

(٧٣) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٥٢٠، ص ٥٢٧، ص ٥٣٠، ص ٥٣١، ص ٥٣٣، ص ٥٤٤.

عليه وأرسلوه إلى الخليفة وذلك سنة ٢٨٨هـ. وهكذا انتهت دولة الصفاريين بعد فترة لم تتجاوز خمساً وثلاثين سنة على الرغم مما توفر لها من الإمكانيات العسكرية والمادية، ولكن تطرف أصحابها ومعاداتهم للخلافة في وقت كانت تنهض فيه من سباتها وتستعيد قوتها كان ذلك من أكبر الأسباب في قصر عمر هذه الدولة وسقوطها.

وفي سنة ٢٥٥هـ أثناء خلافة المهتدي قامت حركات عنيفة سببت اضطراباً شديداً للخلافة قام بها هذه المرة الزنج(٧٤) في المنطقة الجنوبية من العراق، بسبب سوء الأحوال السياسية والادارية التي انعكست بدورها على سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الناس. قاد حركة الزنج هذه شخص ادعى النسب العلوي، وهو علي بن محمد، الذي تمكن من إيقاع الهزائم بالجيش العباسي طيلة خمسة عشر عاماً، أحرز خلالها عدة انتصارات فتحت أمام الزنج الطريق لاحتلال الأبلة سنة ٢٥٦هـ ثم عبدان والأهواز والبحرين، وفي سنة ٢٥٨هـ خضعت لهم البصرة وواسط.

وقد أخفقت محاولات المهتدي في القضاء على الزنج الذين استفحل خطرهم وباتوا يهددون عاصمة الدولة، ولكن الفرصة واتت للخلافة فأمسكت بزمام المبادرة على يد أحمد الموفق الذي تقدم على رأس جيش عباسي كبير سنة ٢٦٧هـ لمقاتلة الزنج، فاشتبك معهم بمعارك دامية تمكن من إحراز عدة انتصارات، إلا أنها لم تكن حاسمة، لأن الثوار كانوا متحصنين في مناطق صعبة المسالك، فاضطر إلى حصارهم ما يقارب الثلاث سنوات انتهت بانتصار ساحق عليهم ومقتل زعيمهم في صفر سنة ٢٧٠هـ(٧٥).

---

(٧٤) (وهم العبيد الافريقيون الذين جلبوا من افريقية الشرقية خاصة من أجزائها الساحلية نتيجة لتجارة الرقيق لاستخدامهم في البيوت والأعمال الزراعية ولا سيما في القسم الجنوبي من العراق) ــ أنظر ــ السامر، فيصل ــ ثورة الزنج ــ ص ٢٠ وما بعدها.

(٧٥) حظيت حركة الزنج باهتمام عدد كبير من المؤرخين والباحثين الذين أسهبوا في الكلام عنها نخص بالذكر: الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٤١٠ ــ ص ٦٦١، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٦ ــ ص ٥٠٩، مؤلف مجهول ــ العيون والحدائق ــ ج ٤ ــ ق ١ ــ ص ٥٨ ــ ص ٦٤، السامر ــ ثورة الزنج، الدوري ــ دراسات ــ ص ٧٥ ــ ص ١٠٥، The Encyclopedia of Islam, Vol-4, p. 1213 (Leyden. 1924).

وقد حدثت ردود فعل عنيفة أخرى في أجزاء متفرقة من الدولة العباسية كالجزيرة والشام ومصر وأرمينية والحجاز سببت اضطراباً وتفككاً في وحدة البلاد. وقد قدم لنا المؤرخون صورة كاملة ومرعبة لذلك التفكك والاضطراب الذي لحق بتلك الأقاليم. فذكروا أنه في سنة ٢٤٨هـ خرج أبو العمود الشاري، بديار ربيعة فسيطر عليها، فوجه إليه المستعين بلكاجور التركي فقتله وفرق جمعه(٧٦). كما خرج صفوان العقيلي في ديار مضر في سنة ٢٥٢هـ. أيام المستعين كذلك(٧٧). إلا أن أشد حركة قامت في تلك الجهات كانت في سنة ٢٥٣هـ في خلافة المعتز، حين خرج بديار ربيعة رجل من الشراة يقال له مساور بن عبدالحميد، ويعرف بأبي صالح، من بني شيبان. فصار إلى الموصل فطرد عاملها، وسار حتى قرب سامراء، ونزل في المحمدية، ثلاثة فراسخ من قصور الخليفة، فدخل القصر، وجلس على الفرش، ودخل الحمام. وأخذ ينيب عنه عمالاً يديرون له المناطق التي كان قد استولى عليها(٧٨). وندب له كل من المعتز والمهتدي قائداً وجيشاً بعد قائد وجيش وهو يهزمهم حتى كثف جمعه، واشتدت شوكته. وقد استمرت حركته حتى خلافة المعتمد إلى أن توفاه الله سنة ٢٦٣هـ(٧٩).

كما شهدت بلاد الشام حركات واضطرابات لم تشهد لها مثيل من قبل ما بين الأعوام ٢٤٨هـ و٢٥٦هـ كادت تؤدي إلى انسلاخ هذا الجزء الحيوي الهام من الدولة لولا الجهود المكثفة التي بذلها الخلفاء المستعين والمعتز والمهتدي لتدارك الموقف ومعالجته بشن الحرب تارة، وبالحكمة والتروي تارة أخرى. ففي سنة ٢٤٨هـ ظهر في الأردن ــ وهي من أعمال بلاد الشام ــ رجل من لخم [لم يذكر إسمه] فجمع حوله جماعة، فجبى الخراج، وكسر جيشاً بعد جيش أنفذهم إليه صاحب فلسطين،

---

(٧٦) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٩٥، ويسميه الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٢٥٨ أبو العمود الثعلبي.
(٧٧) نفس المصدر ــ ج ٢ ــ ص ٥٠١.
(٧٨) الطبري ــ ج ٩ ــ ص ٤٠٥.
(٧٩) نفس المصدر ــ ج ٩ ــ ص ٣٧٤، ص ٣٧٦، ص ٣٧٨، ص ٣٨١، ص ٣٨٧، ص ٤٠٥، ص ٥٣٢، اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٢.

فلم تزل هذه حاله حتى قدم مزاحم بن خاقان التركي في جمع من الأتراك وغيرهم، ففرق جمعهم(٨٠).

وفي نفس ذلك العام وثب أهل حمص بعاملهم التركي كيدر بن عبدالله الأشروسني، فخرج إليهم في جماعة من الجند، فهزموهم، ولحق بحماة، وقتلوا من الجند جماعة وصلبوهم، فولى المستعين عبدالرحمن بن حبيب الأزدي حمص، فخرج متوجهاً إليها، فلما كان على أربع مراحل منها توفي، فولى الفضل بن قارن(٨١)، فقدم البلد، فتلقاه أهلها بالسمع والطاعة، وشكوا قبح ما كان يعاملهم به كيدر(٨٢). وفي العام التالي أي سنة **٢٤٩**هـ وثب أهل حمص بالفضل بن قارن عاملهم، بسبب قتله جماعة من أهلها، فاستجاشوا عليه بأحياء كلب... فأمسكوا به فأخذوه وصلبوه على باب الرستن. ثم زحفوا إلى دمشق وحاربوا عاملها نوشري بن طاجيل التركي ـ لقطع دابر أي حركة عسكرية يقوم بها هذا العامل ضدهم ـ فهزموه، ثم انصرفوا بعدها راجعين إلى حمص. وعلى أثرها وجه المستعين موسى بن بغا الكبير في ستة آلاف من الأتراك إلى حمص، فلما بلغها خرج إليه رجل يقال له دابر العفار في خلق عظيم من كلب وغيرهم، فحاربه، فكانت عليهم، ودخل موسى حمص عنوة وأباحها ثلاثة أيام، فانتهبت، وطرحت النار في منازلها، وانتهبت أموال التجار، وكان الواثب بحمص هو غطيف بن نعمة الكلبي(٨٣).

وقد لازمت هذه الحركة حركة أخرى قامت في نفس العام بالمعرة، قام بها يوسف بن إبراهيم التنوخي المعروف بـ (القصيص)، فجمع جموعاً من تنوخ، وصار إلى مدينة قنسرين، فتحصن بها، فلم يزل بها حتى قدم محمد المولد التركي بأمر من الخليفة المستعين، فاستماله واستمال في نفس الوقت غطيف بن نعمة الكلبي الثائر في حمص، وصار إليه، ثم وثب بغطيف بن نعمة فقتله، وهرب القصيص، فصار

---

(٨٠) اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٤٩٥.

(٨١) وهو أخو المازيار بن قارن صاحب طبرستان أيام المعتصم.

(٨٢) الطبري ـ ج ٩ ـ ص ٢٥٩، اليعقوبي ـ ج ٢ ـ ص ٤٩٥، ابن الأثير ـ ج ٥ ـ ص ٣١٢.

(٨٣) نفس المصدر ـ ج ٩ ـ ص ٢٧٦، نفس المصدر ـ ج ٢ ـ ص ٤٩٦ ـ ص ٤٩٧.

إلى جبل الأسود، واجتمعت قبائل كلب بناحية حمص على الامتناع على المولد فسار إليهم فواقعهم، فكانت عليهم، ثم وثبوا عليه، فهزموه، وقتلوا خلقاً عظيماً من أصحابه، وانصرف إلى حلب في فلة. ورجع القصيص إلى قنسرين مرة أخرى وبقي ثائراً بها موقعاً بجيوش الخلافة ضربات موجعة. وهكذا ظلت هذه الجيوش عاجزة عن إحراز أي نصر على هؤلاء الثوار، فأذعنت للأمر الواقع، فأصدرت أمراً بعزل ابن المولد وتعيين أبي الساج الأشروسني بدلاً منه، وإصدار أمر آخر بتعيين يوسف بن إبراهيم التنوخي والياً على اللاذقية وما جاورها(٨٤). وتعيين أحد أقربائه عيسى بن الشيخ التنوخي حاكماً على فلسطين(٨٥).

وحين امتنع عيسى بن الشيخ حاكم فلسطين وغيره من حكام الأقاليم الأخرى مثل ابن مجاهد حاكم شمشاط، ويزيد بن عبدالله حاكم مصر، وعمران بن مهران حاكم أصبهان من الاعتراف بالخليفة الجديد المعتز حين نصبه القادة العسكريون الأتراك خليفة بدلاً من المستعين سنة ٢٥٢هـ، زحف نوشري بن طاجيل التركي عامل دمشق إلى عيسى بن الشيخ ودارت بينهما معارك حامية، قتل فيها أحد أبناء النوشري،... فأرسل الخليفة المعتز عندئذٍ محمد بن المولد التركي لحسم الموقف، إلا أن الجانبين على ما يبدو قد رضوا بالهدنة واعتراف كل منهما بالآخر... فعادت جيوش الخلافة إلى سامراء مرة أخرى(٨٦).

وفي سنة ٢٥٢هـ خرج في حران في عهد المعتز أيضاً رجلان أحدهما من ولد أبي لهب، والآخر أموي، ودعا كل واحد منهما إلى نفسه. إلَّا أن حركتهم سرعان ما قضي عليها بعد إلقاء القبض عليهما من قبل قائد الخليفة التركي، سيما الصعلوك(٨٧).

وعندما قتل الأتراك الخليفة المعتز سنة ٢٥٥هـ نصبوا المهتدي خليفة بدلاً

---

(٨٤) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٤٩٧.
(٨٥) نفس المصدر ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٠.
(٨٦) نفس المصدر السابق ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٠ ــ ص ٥٠١.
(٨٧) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠١.

منه. ويبدو أن ذلك لم يكن يرق إلى الكثير من عمال الولايات وأهالي البلاد، فامتنعوا عن الاعتراف به، وقيل انهم خرجوا عليه وأعلنوا العصيان المسلح، وكان من ضمنهم عيسى بن الشيخ حاكم فلسطين. كما انتفض أهالي حمص أيضاً تحت قيادة أحد رجالات العرب من بني كلب يقال له ابن عكار، الذي تمكن من إرغام حاكم المدينة محمد بن إسرائيل إلى الهروب. وقد أصدر المهتدي أمراً عاماً بالعفو عن جميع الخارجين على السلطة المركزية ناشدهم فيها بالرجوع إلى أعمالهم وولاياتهم، وكتب بذلك كتباً أشار إليها اليعقوبي[٨٨] بقوله «وكتب إلى جميع المتحركين والمتغلبين بالآمان...». إلا أنهم لم يستجيبوا إلى ذلك، وبقوا معلنين العصيان، لذا اضطر الخليفة أن يرسل بعض قادة الأتراك لإخماد تلك الحركات.

أما في جهات آرمينية، فقد خرجت هي الأخرى على السلطة المركزية، مرة في سنة ٢٤٩هـ أثناء خلافة المستعين، ولم تهدأ حركاتهم إلا بعد أن أرسل لهم الخليفة حاكماً جديداً من أصل أرميني هو علي بن يحيى الأرمني، فاجتمعوا إليه وهدأوا. والمرة الأخرى خرجت آرمينية سنة ٢٥١هـ تحت قيادة رجلين من أهلها. إلا أن حركتهم سرعان ما أخمدت بتدبير من العلاء بن أحمد عامل بغا الشرابي على تلك النواحي[٨٩].

كما ظهرت في بلاد الحجاز سنة ٢٥١هـ حركات قام بها العرب ولا سيما قبائل بنو عقيل مسببة قلقاً كبيراً للحكومة المركزية، خاصة بعد أن تمكنوا من قطع الطريق بين جدة ومكة، وهزيمتهم لحاكم مكة جعفر بن فضل[٩٠]. والسبب كما يبدو أنهم كانوا مستائين من الحكم العسكري التركي وهيمنته على مرافق الدولة. وقد عبر زعماء هذه القبائل لمندوب الخليفة حين وصفوا الأتراك بأنهم ليسوا إلا عبيداً وعلوجاً[٩١].

---

(٨٨) نفس المصدر ـ ج ٢ ـ ص ٥٠٥، ص ٥٠٦.
(٨٩) الطبري ـ ج ١٢ ـ ص ١٥٨٤.
(٩٠) نفس المصدر ـ ج ١٢ ـ ص ١٥٩٤.
(٩١) الطبري ـ ج ١١ ـ ص ١٣٥٩.

وفي مصر ظهرت أيضاً حركات مسلحة ضد السلطة المركزية في سامراء، إلا أنها لم تكن كالتي حدثت في بقية الولايات الأخرى كبلاد الشام مثلاً. كما وأنها لم تستمر طويلاً نظراً لتمتع مصر بالحكم الذاتي بعد تعيين أحمد بن طولون سنة **٢٥٤هـ** والياً عليها من قبل بايكباك وموافقة الخليفة المعتز عليه. فعمل ابن طولون على إنقاذ مصر من الفوضى والانهيار الاقتصادي. وعلى الرغم من انتماء ابن طولون إلى مجموعة العسكريين الأتراك المسؤولة عن انهيار الحكم في عاصمة الخلافة واضطراب الأطراف، إختلف سلوكه السياسي تماماً عن سلوك أقرانه الأتراك، فقد بذل جهوداً عظيمة من أجل بناء دولة قوية، تمثل فيها الاستقرار والانتعاش الاقتصادي خير تمثيل.

ومن أولى الحركات التي ظهرت في مصر خلال تلك الفترة التي سبقت مجيء ابن طولون، كانت حركة جابر بن الوليد المدلجي سنة **٢٥٢هـ** الذي كان قد خرج بأرض الاسكندرية، واجتمع إليه جمع كثير من بني مدلج الصلبية. وقام بشن حرب على قوات السلطة في المدينة حقق فيها انتصارات عديدة «حتى قوي أمره» . . . «وأتاه الناس من كل ناحية». فاضطرت الخلافة إلى أن ترسل إليه القائد التركي مزاحم بن خاقان الذي خاض معه معارك دامية إلى أن اضطر جابر إلى طلب الأمان، فأمنه مزاحم ثم بعث به إلى العراق[٩٢].

وفي نفس ذلك العام قامت أيضاً في مصر حركة عصيان مسلح، قام بها حاكم مصر نفسه يزيد بن عبدالله[٩٣]، الذي رفض الاعتراف بمبايعة الخليفة الجديد المعتز الذي نصبه القادة العسكريون الأتراك بدلاً من الخليفة الشرعي المستعين. إلا أنه سرعان ما هدأت هذه الحركة بعد تراجع يزيد عن قراره السابق واعترافه بالخليفة المعتز[٩٤].

---

(٩٢) أنظر تفاصيل ذلك: الكندي ــ الولاة ــ ص ٢٠٥ ــ ص ٢١٠.

(٩٣) جاء في كتاب الولاة والقضاة ــ للكندي ــ ص ٢٤٢ وما بعدها أن يزيد بن عبدالله هو رجل تركي عينه المنتصر نائباً عنه لحكم مصر عندما تولى الأخير هذه الولاية من قبل أبيه المتوكل سنة ٢٤٢هـ. ثم بعد أن جاء المنتصر للخلافة سنة ٢٤٧هـ أقر يزيد على ولايته، وكذلك فعل المستعين.

(٩٤) اليعقوبي ــ ج ٢ ــ ص ٥٠٠.

وهكذا زرعت بذور التفكك والاضطراب في أنحاء الدولة بسبب الفوضى السياسية والادارية الناشئة عن الهيمنة التركية في مركز الخلافة، وكان ذلك بمثابة ناقوس خطر ينذر بانهيار تام للخلافة وسلطتها، فكان لا بد من جهود مثابرة تفرض لإلغاء هذه الزعامات والتسلطات المحلية وإقرار النظام العباسي المركزي بدلاً منها. لكن السؤال هل بالإمكان تحقيق ذلك؟ الواقع لقد خرجت الدولة من محنتها العصيبة وثبتت من جديد أنها قادرة على الاستمرار وهي أشد صلابة وأقوى مركزاً بعد تسلم الخليفة المعتمد عرش الخلافة سنة ٢٥٦هـ، عرفت الدولة العباسية خلال فترة حكمه هدوئاً واستقراراً، وعادت للخلافة بعضاً من أهميتها ونفوذها القديمين. والحقيقة لم يكن المعتمد صانع هذا الاستقرار وإنما أخيه أبي أحمد الموفق الذي استطاع بقوة شخصيته وما تميز به من مواهب إدارية وعسكرية أن يهيمن على مراكز السلطة دون الأتراك. وعلى هذا استعادت الخلافة العباسية سلطتها ومكانتها التي إستلبها إياها القادة العسكريون الأتراك حين أصبح قائد الجند عباسياً وكان هذا العباسي هو الموفق.

ولعل الظروف السياسية والادارية المتدهورة التي أحاطت بالدولة وقتذاك قد ساعدت أخا الخليفة على الظهور بمظهر الرجل القوي فيها، فقد جاء إلى السلطة وحركات العصيان تعبث بأمن البلاد واستقرارها لا سيما ثورات الزنج والصفاريين والعلويين والعرب الساخطين، وكان الأتراك قد أنهكهم التفكك، واستبدت بهم الفوضى، فجمع صفوفهم تحت قيادته وتمكن من إخضاع حركات التمرد ومن تطويق المحاولات الاستقلالية التي بدأت تعصف بالدولة. فعادت للخلافة والادارة العباسية آليتها إلى المسير المنتظم القديم وعادت للسلطة المركزية نفوذها في أنحاء الدولة والتي استمرت طيلة حكم المعتضد والمكتفي فيما بعد.

المصادر العربية:

(١) ابن الأثير، علي بن محمد (ت/٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ. القاهرة ــ ١٣٥٧هـ ــ ١٩٣٨م.

(٢) البلاذري، أبي الحسن (ت/٢٧٩هـ): فتوح البلدان. القاهرة، ١٩٥٩م.

(٣) الآربلي، عبدالرحمن سنبط (ت/٧١٧هـ): خلاصة الذهب المسبوك. بغداد ــ ١٩٦٤م.

(٤) الأصفهاني، أبو الفرج (ت/٣٥٦هـ): مقاتل الطالبيين. النجف ــ ١٩٣٤م.

(٥) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي (ت/٣٨٤هـ):
١ ــ المستجاد من فعلات الأجواد. تحقيق: محمد كرد علي، دمشق ــ ١٩٤٦م.
٢ ــ جامع التواريخ (نشوار المحاضرة). دمشق ــ ١٩٣٠م.

(٦) الجاحظ، عمرو بن بحر (ت/٢٥٥هـ): مناقب الترك (رسائل الجاحظ). تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة ــ ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥م.

(٧) الجهشياري، أبي عبدالله محمد بن عبدوس (ت/٣٣١هـ): الوزراء والكتاب. تحقيق: مصطفى السقا، القاهرة، ١٩٣٨م.

(٨) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت/٨٠٨هـ):
١ ــ العبر وديوان المبتدأ والخبر. بيروت ــ ١٩٥٧م.
٢ ــ المقدمة. مطبعة الكشاف ــ بيروت (بدون تاريخ).

(٩) الديار بكري، الشيخ حسين بن محمد (ت/٩٦٦هـ): تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس: القاهرة ــ ١٨٨٥م.

(١٠) ابن دحية الكلبي، أبي علي حسن بن علي (ت/٦٣٣هـ): النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس. تحقيق: عباس العزاوي. بغداد ــ ١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م.

(١١) الذهبي، شمس الدين أبي عبدالله (ت/٧٤٦هـ أو ٧٤٨هـ): العبر في خبر من غبر. تحقيق: صلاح الدين المنجد ــ الكويت ــ ١٩٦٠م.

(١٢) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت/٩١١هـ): تاريخ الخلفاء. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. القاهرة ــ ١٩٥٩هـ.

(١٣) الصّابي، أبي الحسن هلال بن المحسن (ت/٤٤٨هـ): رسوم دار الخلافة. تحقيق: كوركيس عواد. بغداد ــ ١٩٦٤هـ.

(١٤) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت/٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك. طبعة ليدن ــ ١٩٦٤، وطبعة دار المعارف ــ القاهرة ــ ١٩٦٨.

(١٥) ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت/٧٠٩هـ): الفخري في الآداب السلطانية. بيروت ــ ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م.

(١٦) ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (ت/٥٨٠هـ): الأنباء في تاريخ الخلفاء. ليدن ــ ١٩٧٣م.

(١٧) أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل (ت/٧٣٢هـ): المختصر في تاريخ البشر. إسطنبول ــ ١٢٨٦هـ = ١٨٧٠م.

(١٨) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل (ت/٧٧٤هـ): البداية والنهاية. بيروت ١٩٦٦م.

(١٩) الكندي، أبي عمر محمد بن يوسف (ت/٣٥٠هـ): الولاة وكتاب القضاة. بيروت ــ ١٩٠٨م.

(٢٠) المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين (ت/٣٤٦هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر. بيروت: ١٩٧٣م.

(٢١) ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبدالله (ت/٦٢٦هـ): إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: مارغوليوث ــ القاهرة ــ ١٩١٠م.

(٢٢) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت/٢٩٢هـ): تاريخ. بيروت ــ ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.

(٢٣) مؤلف مجهول، العيون والحدائق. الجزء الرابع ــ تحقيق: وديعة طه النجم النجف ــ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

(٢٤) حسن إبراهيم حسن. النظم الاسلامية. القاهرة ــ ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م.

(٢٥) الحيدري، صلاح عبدالهادي:

١ ــ مكانة العرب ونفوذهم في العصر العباسي الأول. مجلة آداب الرافدين/كلية الآداب/جامعة الموصل/العدد السادس/الموصل ــ ١٩٧٥م.

٢ ــ يعقوب بن الليث الصفار مؤسس الدولة الصفارية. مجلة آداب الرافدين/كلية الآداب/جامعة الموصل/العدد السابع/الموصل ــ ١٩٧٦م.

(٢٦) الدوري، عبدالعزيز. دراسات في العصور العباسية المتأخرة. بغداد ــ ١٩٤٥م.

(٢٧) ريسلر، جاك. س. الحضارة العربية. ترجمة: غنيم عبدون. مراجعة: د. أحمد فؤاد الأهواني. الدار المصرية للتأليف والترجمة/القاهرة ــ (بدون تاريخ).

(٢٨) زكار، سهيل. تاريخ العرب والاسلام. بيروت ــ ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

(٢٩) السامر، فيصل. ثورة الزنج. بغداد ــ ١٩٧١م.

(٣٠) كرد علي، محمد. الادارة الاسلامية في عز العرب. القاهرة ــ ١٩٣٤م.

(٣١) محمود، حسن أحمد. العالم الاسلامي في العصر العباسي. القاهرة ــ ١٩٦٦م.

(٣٢) مصطفى، شاكر. دولة بني العباس. الكويت ــ ١٩٧٣م.

(٣٣) مولوي، س.٢. ق حسيني. الادارة العربية. القاهرة ــ ١٩٥٨م.

المصادر الأجنبية:

(1) Barthold, Turkestan down to the Mongol Invasion. London, 1968.

(2) The Encyclopedia of Islam. Leyden-1924.

(3) Goitein, S. D.

The Origin of the Vizirate and its true character, Islamic culture, vol-XVI London-1942.

(4) Haideri, S. A.

The Caliphate and the Turks (Ph. D. Unpuplished Thesis, sT. Andrews University-1979.

(5) Isma'il, Osman, S. A,

(Mu'tasim and the Turks) Bulletin of the school of Oriental and African Studies, Vol-XXIX London, 1966.

(6) **Leone** Pole,

Mohammedan Dynasties Paris-1925.

(7) Noldeke,

Sketches from Eastern history Beirut, 1963.

(8) Omar, Farouk,

(The Composition of Abbasid Support in the Early Abbasid Period), Bulletin of College of Arts, Vol, XI, Baghdad-1968.

(9) Sourdel, D.,

Le Vizirat Abbaside, Vol-2, Damascus-1960.